إدماج احتياجات المرأة في التنمية
الواقع، المعوقات والآليات تونس مثالا

د. هادية العود البهلول[1]

مقدمـــة

إن من أهم مشاغل البلدان النامية ومنها تونس هو "كيف تواجه المشكلات المتنوعة التي تحول دون إنجاز تنمية شاملة؟ "

ومن أهم هذه المشكلات مشكلة الاستثمار الاقتصادي الأنجع للموارد البشرية التي تُعدّ العنصر الأكثر أهمية في عملية الإنتاج. فالتنمية تعتمد على إدماج وإسهام كلا الجنسين في تخطيطاتها، كما أن في إهمال أحدهما يعني بكل تأكيد هدرا للموارد البشرية وعدم الاستفادة المثلى منها.

فالإنسان هو العنصر الأساسي للتنمية فهو صانع لها وفي نفس الوقت المستفيد منها من خلال رفع مستوى معيشته والارتقاء بوضعه علميا وثقافيا ومهنيا واجتماعيا وسياسيا. ونظرا لأن المرأة هي "نصف المجتمع البشري"، وأن عملية تحقيق التنمية الشاملة تتطلب الاستثمار في الطاقات البشرية كلها و المشاركة الإيجابية لجميع أفراد المجتمع بما فيهم المرأة، والاستفادة من قدراتها الكامنة في تحقيق التنمية بعد رفع المعوقات الاجتماعية والثقافية أمامها وتزويدها بالمعارف العلمية والمهارات والتدريب... فقد ورد في كلمة الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" بمناسبة اليوم العالمي للمرأة: أن "هناك أدلة دامغة على أن الاستثمار في النساء هو أكثر الطرق فعالية لتعزيز المجتمعات والشركات والدول. ومشاركة المرأة تجعل اتفاقات السلام أقوى والمجتمعات أكثر صمودا والاقتصاديات أكثر قوة..." كما قال أيضا "إننا إذا استثمرنا في رفاه النساء والفتيات الريفيات وسبل عيشهن وقدرتهن على الصمود، نحقق التقدم للجميع" (غوتيريش، أ. 2018).

1 أستاذة-باحثة في علم الاجتماع بمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية-تونس.

الإشكالية العامة

لقد كشفت الإحصائيات الوطنية بعد "ثورة 14 جانفي" أن الواقع الحقيقي للمرأة في تونس لم يكن ورديا وناصعا كما كان يُسَوِّق له النظام السياسي السابق، بل هو مغاير تماما لما كنا نستمع إليه في مختلف الخطب السياسية والإعلام ولما نشاهده في البرامج التلفزية المحلية ونقرأه على صفحات الجرائد.... فرغم ما تزخر به مجلة الأحوال الشخصية والتشريعات من قوانين وإجراءات لفائدة المرأة تُحسد عليها من نظيراتها في العالم العربي فإن جزءا هاما من هذه القوانين والإجراءات بقي حبرا على ورق ودون تفعيل ولم تتحقق أهدافه. وبعد "ثورة" 2011 لما فُسح المجال لنشر نتائج الدراسات والبحوث الإحصائية حول وضع المرأة في تونس تبيّن من خلالها وخاصة من خلال نتائج المسح الوطني حول التشغيل للثلاثية الثانية من سنة 2011 الذي أعده المعهد الوطني للإحصاء أن أوضاع غالبية النساء في تونس صعبة جدا، داخل الأسرة والمجتمع ككل، وأن المرأة ما زالت تعاني من التمييز والتهميش والإهمال وأن عديد الحاجيات والحقوق لم تتحصل عليها وأنها تعيش العديد من الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تنمية قدراتها وممارسة مواطنتها الفعلية. فالمشاركة الحقيقية للمرأة في التنمية لا تعني مجرد الخروج من البيت والعمل في أي ظروف كانت، بل تعني بالأساس الخروج بالمرأة من ثالوث التخلف: الجهل والبطالة والفقر. فوفقا لبيانات المسح الوطني (سابق الذكر)، بلغت نسبة الأمية في صفوف الإناث 25.9 % ونسبة الأجراء الإناث 79.5% وأما بالنسبة للبطالة فهي أكثر ارتفاعا مقارنة بالذكور (15%) إذ بلغت 27.3%. (المعهد الوطني للإحصاء، 2011)

المصطلحات والمفاهيم

ترتكز الدراسة على ثلاثة مصطلحات أساسية:

- التنمية (development)
- إدماج (Inclusion)
- حاجات المرأة (women's needs)

1. "التنميــة"

لغويا، تعني كلمة "تنمية" «الزيادة والتحسن والتوسع". فهي من فعل "نما، ينمو" بمعنى "كثُر" و"زاد".

و"نما الأمر" أي "تطوّر وانتعش وقوي" (معجم المعاني الجامع. التنمية. Https: //www. almaany.com/ar/dict/.). وقد ورد في المعجم الوسيط للغة العربية المعاصرة "أن التنمية هي كافة التغيّرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع بأبعادها المختلفة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع (قاموس المعجم الوسيط. Https: //www.almaany.com/ar/dict/.).

أمّا في علم الاجتماع، فـ "التنمية" هي عملية إحداث مجموعة من التغييرات العميقة (اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية) في مجتمع معيّن لإكسابه القدرة على الاستجابة للحاجيات الأساسية والمتزايدة، عن طريق الترشيد المستمر في استعمال الموارد المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال بهدف مساعدة أفراد المجتمع دون تمييز على الاندماج في المجتمع والمساهمة في تقدمه (Dictionnaire de Sociologie, 1999).

وقد ورد في تقرير الأمم المتحدة لأجندة التنمية لما بعد 2015 تحت عنوان: "المستقبل الذي نريد للجميع" (الفقرة 3) أن: "التنمية هي محصلة للتفاعل المعقد بين عوامل متعددة: اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وسياسية وتشريعية [...] والتنمية تتم وفق الخصائص المحدّدة للبلد المعني... ولا يوجد وصفة واحدة صالحة للجميع...".

فعند قراءة هذا التعريف نجد أن العامل الثقافي ورد بصفته عاملا من بين ستة عوامل تشكّل التنمية، كما خصّ هذا التعريف التنمية بالتنوع عندما قال "وفق خصائص كل بلد" وأنه ليس هناك وصفة واحدة صالحة للجميع.

والأمر الأهم – حسب تعريف الأمم المتحدة – "أن تقوم التنمية على قيم أساسية أهمّها الحرية والمساواة والتضامن والتسامح، ..." (الفقرة11).

كما وضع برنامج الأممّ المتحدة للإنماء (UNDP)*[1] أربع ركائز للتنمية الشاملة:

- **الإنتاجية:** توفير الظروف المناسبة للأفراد حتى يتمكنوا من رفع إنتاجيتهم.

1 * يُعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Programme) -واختصارا (UNDP)-بأنه " شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة، وهو منظمة تدعم التغيير وتربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل. وهي تعمل في 177 دولة وتساعدها في تطوير الحلول لمواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية. كما تعمل على تطوير القدرات المحلية التي تعتمد على موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشريحة واسعة من الشركاء" (hdr.undp.org).

- **العدالة الاجتماعية:** تساوي الأفراد في الحصول على نفس الفرص (the equality of chances).
- **الاستدامة:** ضمان حصول الأفراد على تنمية مستدامة أو مستمرة.
- **التّمكين:** توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية وغيرها حتى يتمكن الأفراد من المشاركة الفعلية في مختلف أبعاد ومستويات الحياة الاجتماعية مما يحقق اندماجهم الاجتماعي. (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 1999، ص36)

وقد ورد مفهوم "التّمكين" بقوة في الوثائق الدولية للأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة في تسعينيات القرن الماضي. و"تمكين" المرأة يعني أن تأخذ المرأة فرصتها في التنمية كفاعلة ومستفيدة. وهو ما عبّرنا عنه بـمصطلح "إدماج " (إدماج حاجات المرأة في التّنمية).

2. «إدماج» (inclusion)

لغويا، كلمة " إدماج" تعني "ضمّ أو تضمين، إدخال، إقحام، ..."، كـ " ضمّ شيء إلى الكلّ" أو "إدخال عنصر إلى مجموعة" (Rey, 2012, vol.3)

وقد فرّق عالم الاجتماع الألماني نيكلاس لوهمان بين مفهومي "إدماج" (l'inclusion) و"اندماج" (l'intégration)، إذ خصّ مفهوم "الإدماج" الاجتماعي لـ "وصف العلاقة بين الأفراد والنظم الاجتماعية" في حين أن مفهوم "الاندماج" الاجتماعي يخصّ "العلاقات ما بين الأنظمة الاجتماعية" (Luhmann, N,1984, p55). فـ "الإدماج الاجتماعي هو توفير الوسائل لجميع البالغين والبالغات للمشاركة كأعضاء مهمّين ومحترمين ومساهمين في مجتمعهم» و"قد تم تحديد خمسة أركان للإدماج: تثمين الاعتراف، وفرص التنمية البشرية، والمشاركة والالتزام، والرفاه المادي. فالوصول إلى "مجتمع إدماجي" (inclusive society) هو أساس التنمية الاجتماعية المستدامة (Bouquet, B. 2015, p15).

والمقصود بمفهوم "إدماج حاجيات المرأة في التنمية" في هذه الدراسة هو السعي الجاد لتلبية حاجات المرأة من خلال اتخاذ إجراءات فعلية وفعّالة لخلق بيئة اجتماعية مناسبة تشعر فيها المرأة بالاحترام والتقدير كـ «إنسان» دون تمييز بسبب الجنس أو الانتماء الجغرافي أو الديني أو الثقافي... ويكون هذا "الإدماج " من خلال توفير الظروف المناسبة لها و إعطائها الكفاءة اللاّزمة وتوفير الفرص الحقيقية أمامها لتحقيق جميع إمكاناتها الكامنة وما تطمح له من تقدّم علمي

ومهني يخدم دورها داخل الأسرة والمجتمع ويحقق لها حاجاتها إلى الأمن المعرفي والاجتماعي والاقتصادي والنفسي والصحي والجسدي.

ويكون تكافؤ الفرص هو الطريق الأنسب لإدماج المرأة دون تمييز في كل المجالات: العلم والعمل والتأهيل والتدريب والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية والإحاطة الاجتماعية وغيرها... وبالنتيجة يكون تكافؤ الفرص هو الطريق إلى العدالة الاجتماعية.

3. واقع المرأة العربية وصعوبات إدماجها في التنمية بناء على مؤشرات إحصائية- تونس مثالا:

3-1. واقع المرأة كعنصر بشري:

يُعتبر تقارب حجم الجنسين من أهم صفات المجتمع السكاني وسمة لاستقرار المجتمعات الإنسانية واستمراريتها. ففي تونس، تبيّن الإحصائيات الوطنية أن هناك تقارب بين عدد السكان الإناث والذكور (50.2% بالنسبة إلى الإناث مقابل 49.8 % بالنسبة إلى الذكور). كما تمثل النساء نسبة 50.7 % من السكان النشيطين بين 15-60 سنة (INS ,2014). وهو ما يجعلنا نستنتج أن أكثر من نصف قوّة العمل في تونس مكوّنة من النساء. وبالتالي، ففي ظل ارتفاع حجم السكان في سن الإعالة (الأطفال وكبار السن) في تونس والذي بلغ 43.5%، وهي نسبة هامة، على الدولة أن تأخذ هذه النسبة بعين الاعتبار وتعمل على الاستثمار في كل القوى البشرية وتدمج الطاقات النسائية في قوى الإنتاج؛ إذ أن هدر القوى العاملة هو من أسوء السياسات الاقتصادية ومن أهم أسباب معوقات التنمية.

3-2. واقع المرأة في التعليم:

يعدّ التعليم من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية. وهو من أهم مظاهر تقدم الأمم ورقيّها وبالخصوص تعليم المرأة. وللتعليم مردود اقتصادي يتمثل في جودة العمل والابتكار ونمو الإنتاجية وتطوير الإنتاج والدخل الوطني... كما له مردود معنوي يتمثل في خلق جيل على درجة عالية من الوعي والتفكير النيّر والعقل النقدي والحس المواطني. ولعل من أبرز نجاحات دولة الاستقلال في تونس هو نشر التعليم ومجانيته بالنسبة إلى الجميع، ويعتبر هذا الإنجاز من التغييرات العميقة التي حصلت في المجتمع التونسي حيث أصبحت

المدرسة التونسية لعقود عنوان الرقي الفكري والحراك الاجتماعي لكل الفئات الاجتماعية. وقد ارتفعت نسبة التمدّرس بالنسبة إلى الجنسين. وقد حصل تفوق نسبي للإناث على الذكور، في السنوات الأخيرة، بنسبة 85.2 % مقابل 76.3% في المرحلة الإعدادية والثانوية، و62% مقابل 38% في المرحلة الجامعية. (INS, 2014).

لكن، على الرغم من تحسن واقع المرأة في مجال التعليم في تونس وفي الدول العربية عموما؛ يبقى هذا التحسن دون المطلوب رغم المجهودات المبذولة. إذ تشير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى " أن نسبة الأميّة في الوطن العربي تبلغ نحو21%، وترتفع بين النساء لتصل إلى نحو 25.9% (العربي الجديد، 2018)، وتوجد نسب أميّة عالية لدى الإناث في عدة بلدان عربية؛ على رأسها العراق بنسبة 61% والسودان بنسبة 50% ومصر بنسبة 42% واليمن بنسبة 39% والمغرب بنسبة 38% ..." (منظمة المرأة العربية، 2016). و" تعزو المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) هذه النّسب التي تعدّ الأعلى عالميّاً إلى عوامل مركّبة يتداخل فيها الثقافي (التقاليد، والأعراف، وثقافة الأسرة الذكورية المحافظة...) مع الاجتماعي (الزواج المبكّر، والتفكّك الأسري، والطلاق) والاقتصادي (المنوال الاقتصادي المحلي، والفقر، والبطالة، وظروف العيش، والمستوى التعليمي لأولياء الأمور، والمحيط عموما)" (العربي الجديد، 2018).

أمّا في تونس، رغم أن نسبة تمدرس الإناث تفوق نسبة تمدرس الذكور إلاّ أن هذه النسب للتمدرس لدى الإناث لا تستطيع أن تخفي نسبة الأميّة المرتفعة لديهن، والتي تمثل تقريبا ضعف ما هي عليه لدى الذكور (25% مقابل 12.5%) وذلك بالنسبة إلى الفئة العمرية 10 سنوات فما فوق؛ وترتفع هذه النسبة إلى 50% في الفئة العمرية 55-64 سنة (19% بالنسبة إلى الرجال). أمّا بالنسبة إلى الفئة العمرية 35-44 سنة، فـنجد أن 21.3% من النساء في تونس أميّات (8.7% بالنسبة إلى الرجال). (Rapport national genre, 2015, pp. 12 & 32). كما نجد أن الأميّة مرتفعة جدا في الجهات الداخلية للبلاد وجنوبها، وخاصة في الوسط الريفي حيث تتراوح نسبها بين 34.8% و41.7 % (المعهد الوطني للإحصاء، 2016).

وما تجدر الإشارة إليه أيضا عند الحديث عن واقع التعليم في المجتمع التونسي هو أن ارتفاع نسبة التّمدرس عموما لدى الإناث كما الذكور ليس كافيا لتمكينهم مهنيا واجتماعيا وسياسيا،

إذ من المفيد أن يطال هذا التحسن نوعية التعليم أي جودة مخرجاته التي تراجعت كثيرا –مع الأسف- في العقود الأخيرة؛ حيث عملت السياسة التعليمية في تونس خلال الثلاثة عقود الأخيرة على الرفع من "الكم" على حساب "نوعية" و "جودة" مستوى الخرّجين من حيث التكوين، واكتساب المهارات، وبناء الشخصية المواطنية، والوعي بالذات، والنضج المعرفي الخ... إذ "أصبحت المدرسة غير قادرة على نقل المهارات الحياتية التي تمكن الشباب (من الجنسين) من الانتقال من الحياة المدرسية إلى المواطنة الفعالة ، فهناك نقص في التدريب العملي على المهارات في المدارس وتنمية المهارات الاجتماعية والشخصية والتواصلية التي تمكن الشباب من تحقيق إمكاناتهم الكاملة واكتساب قيم العمل والمواطنة النشطة" (Banque mondiale, 2012, p30). وهو ما تولّد عنه العديد من المشاكل الاجتماعية التي تمسّ المرأة والرجل على حد سواء؛ من بينها تراجع الحس المواطني والوعي بالحقوق كما الواجبات... وحسب عديد الدراسات، يعتبر «التصحر" الفكري، وغياب العقل النقدي لدى الشباب، والتسرب الدراسي، وانعدام فرص العمل من بين أهم أسباب التحاق الشباب التونسي ذكورا وإناثا بالجماعات المتطرفة (القرامي والعرفاوي، 2017)، وكذلك من أهم دوافع الهجرة غير الشرعية والدخول في شبكات الانحراف بجميع أنواعه.

ولقد بلغت نسبة البطالة في صفوف الإناث في تونس 22.5 % (مقابل 12.4% لدى الرجال) وتناهز 42.7% في الجهات الداخلية للبلاد وفي جنوبها (المعهد الوطني للإحصاء، 2015). كما تقدر نسبة البطالة بالنسبة إلى حاملات الشهادات العليا بـ41.1 % مقابل 21.4% بالنسبة إلى الذكور (Rapport national genre, 2015, p11). ويعود ذلك بالأساس –حسب العديد من الدارسين- إلى فشل السياسات التعليمية من حيث عدم ملائمة تخصصات التكوين مع متطلبات سوق الشغل وخصوصيات البلاد وحاجياتها. وبالتالي لا يكفي أن نتباهى بنسب الالتحاق بالتعليم ولكن من المفروض أيضا أن نعمل على أن يكون التعليم "عامل تغيير" و"عامل إدماج" في نفس الوقت.

من جهة أخرى، إن تطور وتميّز الإناث من حيث تمثيليتهن في التعليم العالي والتي بلغت 62% مقابل 38% لدى الذكور لم تؤثر كثيرا في اختياراتهن للاختصاصات، إذ نلاحظ أن هناك هيمنة العنصر النسائي في اختصاصات دون أخرى، ففي "العلوم الإنسانية" تصل نسبة الإناث إلى 72.9% في السنوات الأخيرة (وهي تخصصات غالبا ما يكون مصير خريجيها البطالة، بسبب

عدم حاجة سوق الشغل إليها)، في حين أن نسبتهن في "العلوم التقنية" في حدود 29% والهندسة المعمارية 34% ... ونتيجة لذلك، فإن 13% فقط من النساء يشتغلن في الصناعة، أي نصف نسبة الرجال التي تمثل 25 % (واقع النوع الاجتماعي في تونس 2014، ص24 & 32). كما لايزال العديد الآباء يفضلون شعب التكوين والمهن (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية....) التي يرون أنها مناسبة للإناث حيث يعتقدون أن فرص العمل أفضل في هذه القطاعات وكذلك إمكانية التوفيق بين الحياة العائلية والحياة المهنية أوفر (محفوظ، د. 2012.ص34). في مجتمع مازال تقاسم الأدوار بين الجنسين داخله لم يتطور تقريبا ولا تزال المرأة هي من تتحمل أعباء خدمة شؤون البيت. لكن هذا بدوره يحدّ من حظوظ الفتيات المهنية ويعزز الأفكار النمطية حول النوع الاجتماعي.

3-3. واقع المرأة في الاقتصاد:

رغم أن المرأة تشكل تقريبا ما نسبته 50% من السكان في العالم العربي، ورغم أن نسبة النساء المتعلمات مرتفعة في العديد من البلدان العربية (البنك الدولي، 2015) حيث يصل عدد الطالبات في الجامعات إلى 55 % من المجموع العام للطلبة (أبو عرابي، 2015)، إلاّ أن نسبة المرأة في القوى العاملة لا تتجاوز 29% وهي نسبة منخفضة ودون المأمول. فعلى سبيل المقارنة يبلغ المتوسط العالمي لمشاركة المرأة في القوى العاملة 50 %، كما قُدّر معدل مشاركة المرأة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OCDE, 2014) بنسبة 62.8% (Rapport national genre, 2015, p29). أمّا في تونس فقد ظلّ معدل مشاركة المرأة في العمل المأجور مستقرا (خلال الفترة 2006-2015) لا يتجاوز معدل 26%، مقابل 69% بالنسبة إلى الرجال (Ibid, p29). فعدم إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية وبقاؤها في تبعية مادية (للوالدين أو الزوج...) من شأنه أن يحرمها من الشعور بالأمان النفسي والاجتماعي الذي يحققه لها الدخل المادي والاستقلال الاقتصادي. كما غالبا ما تكون له انعكاسات سلبية على وضعها داخل البيت وخارجه إذ يحدّ من قدرتها على امتلاك وصنع القرار داخل الأسرة، ومن حرية الاختيار، وأيضا من المساهمة (كزوجة أو بنت ...) في الرفع من دخل العائلة ورفاهها. ويكون مصيرها الانضمام إلى فئة المستهلكين التي تعيش عالة على الآخرين (المنتجين). وهو ما من شأنه أن يمثل أيضا نقصا للبلاد من حيث خلق القيمة وازدياد الدخل الوطني وتراكم رأس المال الضروري لإنجاح برامج التنمية (Ibid, p28).

فبالإضافة إلى بطالة الإناث خريجات التعليم العالي والتي تُمثل نسبتها تقريبا -كما سبق أن ذكرنا_ ضعف نسبة الخريجين من الذكور، فإن ثلث الشابات في الوسط الحضري في تونس (32.4%) ونصفهن في الوسط الريفي (50.4%) لا يعملن وغير مسجلات في التدريس أو التدريب (neither at eduction nor at employment, nor training).

و" تنتمي أكثر من شابة من بين كل اثنتين إلى هذه الفئة (NEET) في المنطقة الجنوبية (53.7 ٪). ومعدل 45.4٪ في المنطقة الداخلية وواحدة من كل ثلاث شابات في المنطقة الساحلية (31.3٪). كما أن نصف الشابات من فئة "الإناث" في الوسط الحضري لا يمتلك شهادة ثانوية، وواحدة من بين 5 شابات في الوسط الريفي لم تُتِمّ مرحلة التعليم الابتدائي وأربعة من بين 5 شابات لم يُتممن مرحلة التعليم الثانوي (Banque mondiale, 2012, pp. 25-29). ففترات البطالة الطويلة لمئات الآلاف من الشابات سواء الحاصلات منهن على مستوى تعليم عال أو دونه، من المحتمل أن يؤدي إلى زيادة تعزيز الأدوار التقليدية للجنسين، وإلى تأخير التقدم الضروري نحو المساواة بين الجنسين والمشاركة في سوق العمل. أيضا، إن بقاء هذه الفئة من الإناث دون نشاط وفي حالة تهميش وفراغ لا يمثل فقط تفريطا في رأسمال بشري يافع بالإمكان استثماره في التنمية الاقتصادية للبلاد -مثلما فعلت عديد الدول الطموحة (كالصين واليابان وسنغافورة...) التي أحدثت نهضة أذهلت بها العالم بفضل اختيارها الاستثمار في رأس المال البشري نساء ورجالا-بل هو أيضا من أهم عوامل خطر الانحراف والجريمة والانخراط في المجموعات الإرهابية والانضمام إلى شبكات المخدرات والدعارة... (البهلول، إجرام النساء في تونس، 2006).

أيضا، تشير بيانات التقرير الوطني حول النوع أن ثلثي (2/3) النساء في تونس مقيّدات بثلاث قطاعات رئيسية: بالصناعات المعملية التحويلية، بنسبة 42.9%، (أعمال ذات أجور ضعيفة وأغلبها دون تغطية اجتماعية)، والفلاحة، بنسبة 22.5 % (Rapport national genre, 2015, p32) وهو قطاع غالبا ما يتأثر بالعوامل المناخية وضعف التمويل والتشجيع الحكومي والمعوقات البيروقراطية، و 49.4 % في قطاع الخدمات و أغلبهن في التجارة، وهو عمل غير قار وقطاع غير منظم. إذ بلغت نسبة العاملات في الاقتصاد غير المنظم[2] في تونس1 32.5% تقريبا من عدد

2 وفقا لمنظمة العمل الدولية، يتألف القطاع غير الرسمي -أو غير المنظم – من مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصورة قانونية وغير مسجلة وفقا لأي شكل من الأشكال المحددة للتشريع الوطني" (منظمة العمل الدولية، «Social protection floor for a fair and inclusive globalisation. Report of the (social protection advisory group (Geneva. 2011) p.6

السكان المشتغلين (INS, 2014). وقد كشفت نتائج دراسة ميدانية في المجتمع التونسي أن العاملات في القطاع غير المنظم يعانين من ظروف اقتصادية واجتماعية هشّة تتجلى أساسا في انخفاض الأجور وانعدام التغطية الاجتماعية، وأن 60 % من عينة الدراسة المتكونة من عاملات في هذا القطاع يحصلن على دخل شهري أقل من 300 دينار تونسي (حوالي 125 دولار أمريكي) أي أقل من الأجر الأدنى في تونس الذي يبلغ 338د (حوالي141 دولار، 2017) (الطرابلسي، 2017). مثلما تتقاضى النساء في القطاع غير المنظم أقل من الأجر الذي يتقاضاه الرجال بنسبة 35% (Rapport national genre, 2015, p38)).

فلجوء النساء إلى العمل في الاقتصاد غير المنظم في هذه الظروف الصعبة والهشة يشكل إجابة اجتماعية على فشل الاقتصاد الرسمي في استيعابهن ودليلا على تعرضهن للميز الجنسي والاجتماعي أثناء رحلة البحث عن الشغل. كذلك تتقاضى النساء في القطاع الخاص المنظم أقل من الأجر الأدنى المضمون وأقل من الأجر الذي يتقاضاه الرجال بنسبة 25.4% (Rapport national genre, 2015, p11). كما بلغت نسبة النساء المسرَّحات من مختلف القطاعات في السنوات الأخيرة 50.19%؛ والمسرّحات من قطاع النسيج 78%، هذا بالرغم من أن قانون الشغل في تونس يكفل كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة كحقها في الشغل وحق المساواة في الأجر والمعاملة وظروف العمل ومنحة التسريح الخ. (الطرابلسي، 2017)2.

إن هذا التمييز بين الرجال والنساء يعكس -حسب اعتقادنا-أمرين: من ناحية أولى، الملامح الأبوية للسلطة القائمة في تونس رغم ما تدعيه لنفسها من "حداثة" وتتباهى به من أسبقية في تحرير المرأة وإعطائها حقوقها. ومن ناحية ثانية، إصرار المرأة على مواصلة الكفاح من أجل إثبات نفسها وقدراتها وسعيها المتواصل للتكيف مع الأوضاع والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والتشبّث بحقها في العمل كمواطنة كاملة الأهلية على الرغم من الصعوبات التي تتعرض لها وإقصائها من التمتع بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية!

من جهة أخرى، ما زالت مساهمة المرأة على مستوى أخذ القرار والقيادة محدودة، إذ تشير البيانات الإحصائية إلى أن تمثيلية المرأة في مواقع القرار في الوظيفة العمومية ضعيفة جدا. ففي المناصب العليا كمديرة عامة لمؤسسة أو إدارة لا تتعدى تمثيليتها نسبة 5%، و7% في خطة

مدير مدرسة إعدادية أو معهد ثانوي (تقرير البنك الدولي، 2013). فبعد "ثورة" 2011، رغم الأدوار التي لعبتها المرأة التونسية على جميع الأصعدة (تعبئة جماهيرية، أنشطة مدنية، حملات تحسيسية...) فلم تسفر مجهوداتها عن الاعتراف لها بتضحياتها وبقدراتها على الفعل، فمن ضمن 1500 تسمية في مختلف مواقع القرار لم تتحصل المرأة إلا على 7% من هذه المواقع (مجلة الكريديف، 2013، ص26). وحسب إحصائيات الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، هناك نسبة 6.5% فقط من النساء يشغلن مناصب رئيسات مؤسسات في القطاع الخاص وأغلبهن موجودات في الساحل والوطن القبلي وتونس الكبرى و1% في الجنوب (واقع النوع الاجتماعي في تونس 2014، ص35).

واقع المرأة الريفية:

إن للمعطيات الإحصائية أهمية بالغة عند دراسة فئة النساء الريفيات اللّواتي لهن أوضاعهن الخاصة وظروفهن الشاقة. إذ تمثل النساء في الريف نسبة 32.4% من مجمل النساء في تونس و50.4% من مجمل سكان المناطق الريفية. كما تمثل نسب الأميّة والبطالة والانقطاع عن التعليم لدى الإناث الريفيات أعلى النسب على مستوى الجمهورية. وأن فتاة من بين اثنتين غير موجودة لا في الدراسة ولا في التكوين (Banque mondiale, 2012, p29). فنسبة بطالة النساء في الريف مرتفعة جدا تفوق 52 % في بعض المعتمديات كما تبلغ ضعفي بطالة الرجال وتصل إلى حد ثلاثة أضعاف في بعض المناطق (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2018).

كما تقضي المرأة الريفية ضعف ما يقضيه الرجل من حيث ميزانية الوقت اليومي في الأنشطة الفلاحية (97 % مقابل 48 %، للعناية بالقطيع وتحويل المواد لغرض الاستهلاك الذاتي وغرس مختلف الزراعات وجني الزيتون والخضر وتربية الحيوانات...). أيضا تتحمل المرأة في الريف عبء نقل الماء يوميا بمعدل 30 دقيقة أو أكثر ذهابا وإيابا (المعهد الوطني للإحصاء وآخرون، 2012/2011). إن العمل الفلاحي بالنسبة إلى المرأة الريفية هو جزء لا يتجزأ من عملها اليومي كربة بيت، إذ أن 79% من الريفيات الناشطات في القطاع الفلاحي عملهن غير محتسب (بدون أجر) موجه لإعانة العائلة. كما أن امرأة فقط من بين 5 نساء (19.3%) تقريبا في الريف لها مورد رزق خاص بها (55.9% بالنسبة إلى الرجل) مقابل 5 من بين 10 نساء في الحضر. أيضا نجد نسبة

3% فقط من النساء في المناطق الريفية يمتلكن عقارا (12% بالنسبة إلى الرجال) ونسبة 4.07 % فقط من جملة باعثي المشاريع الزراعية من النساء. ورغم الأوضاع الصعبة التي تواجهها المرأة الريفية، فهي تضطلع بدور استراتيجي في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، إذ أن نسبة 80 % من مساهمة سكان الريف في الناتج الداخلي الخام في تونس، في العشرية الماضية، يتحقق بفضل النساء في إطار العمل غير المدفوع الأجر..

ووفقا لتقرير دافوس لسنة 2015 بشأن المساواة بين الجنسين " تأتي تونس في وضع ضعيف بشكل خاص في مجال المشاركة الاقتصادية للمرأة حيث تحتل المرتبة 133 من بين 145 دولة" (Rapport national genre, 2015)

3-4. الواقع الاجتماعي-الثقافي للمرأة

بالإضافة إلى حاجاتها التربوية والاقتصادية، فإن المرأة العربية في حاجة أيضا إلى الأمن الجسدي والنفسي. فحسب إحصائيات المنظمات العالمية مازالت نسب العنف ضد المرأة مرتفعة في كل بلدان العالم ومنها البلدان العربية. ففي تونس، تُبيّن نتائج المسح الوطني (2010) حول "العنف ضد المرأة" (تقرير الديوان الوطني للسكان والأسرة، 2011) أن نسبة 22.8 % من النساء، أي واحدة من بين 5 نساء تقريبا، تعرضت للعنف الجسدي مرة خلال السنة السابقة للبحث (2009). وامرأة من بين اثنتين (48.4%) تعرضت للعنف اللفظي والنفسي. كما أن أكبر نسبة عنف ضد النساء تحصل داخل البيوت وبين الأزواج، إذ تعرضت اثنتان من بين 5 نساء للعنف الجسدي داخل الأسرة أي بنسبة 43 %، و22.1 % للعنف الاقتصادي و16.7 % للعنف النفسي و3 % للعنف الجنسي. أمّا في الفضاء العام فنجد أن واحدة من بين 5 نساء تعرضت للعنف الجنسي (21.3 %) و14.8 % للعنف النفسي و9.8 % للعنف الجسدي (البهلول، 2016، ص9-29)3.

وقد كشفت نتائج هذه الدراسة أن "الإدماج التعليمي والاقتصادي" للمرأة يلعب دورا وقائيا من العنف، إذ يتراجع العنف كلّما كانت المرأة متعلّمة وتعمل بأجر (المرجع السابق).

من زاوية أخرى، نلاحظ أن الأدوار الاجتماعية لم تتغير عموما داخل البيت، حيث تُخصّص المرأة أكثر من الرجل من ميزانية وقتها اليومي للقيام بالأعمال المنزلية دون أجر وذلك بمعدل 5 ساعات و16 دقيقة مقابل 39 دقيقة فقط بالنسبة إلى الرجل (Enquête Nationale budget-

temps, 2006). في حين يقضي الرجل الفرنسي ست مرات أكثر من الرجل التونسي في العمل المنزلي (Puech, 2005, p 179).

فهذا التقسيم غير العادل لميزانية الوقت بين الجنسين داخل البيت من شأنه أن يؤثر على تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، فيحدد اختيارات المرأة الدراسية والمهنية –كما سبق أن بيّنا-كما يفسّر ضعف انخراطها في سوق الشغل إذ 26.7% من النساء العاطلات لا يبحثن عن الانخراط في الحياة العملية (تقرير البنك الدولي، 2012).

3-5. واقع المرأة في السياسة:

تشير جلّ الدراسات حول أوضاع المرأة في تونس –كما في الوطن العربي عموما-إلى أن الزيادة المطردة في نسب تعليم المرأة في الوطن العربي لم تقابلها زيادة ملحوظة في نسبة مشاركتها في الحياة السياسية. ويعتبر الدارسون أن إدراج حقوق المرأة في الدساتير والتشريعات[3] وإطلاق التعددية الحزبية والسياسية من شأنه أن يمهّد الطريق للمرأة لكي تشارك في العملية السياسية بفاعلية وأن تكون لها نسبة أفضل من التمثيل في مؤسسات الدولة ومواقع القرار. إلا أن الواقع غير ذلك، إذ ما زالت نسبة النساء بمواقع القرار في الوظيفة العمومية ضعيفة وتقدر بـ0.7 % (واقع النوع الاجتماعي في تونس، ص2). كما أن نسبة مشاركة المرأة في السلطات التشريعية في جل الدول العربية دون المأمول. ففي تونس، ساهمت المرأة بكل فعالية في إنجاح اللقاءات الانتخابية في عامي 2011 و2014، وشكّلت النساء نسبة 47% من المسجلين في الانتخابات (مقابل 53% بالنسبة إلى الرجال) ونسبة 49% من مجمل الأعضاء في مراكز الاقتراع، مثلما شغلت النساء دور مراقب للانتخابات بنسبة 62%، وأيضا كعضو في منظمة غير حكومة بنسبة 26%. وعلى الرغم من الدور النسائي الحيوي، ومن قانون التناصف لضمان المساواة بين الجنسين، يقلّ حظ انتخاب النساء مقارنة بالرجال؛ إذ لم تفُز النساء في تونس إلا بـنسبة 31 % من المقاعد في مجلس الشعب، ويعود ذلك –حسب الملاحظين-إلى أن تمثيليتهن على رأس القوائم الانتخابية لم تتجاوز

3 إذ يتضمن الدستور الجديد تمشيا إيجابيا من شأنه أن يوفر الدفاع والحماية لحقوق المرأة ويتمحورالفصلان21 و46 مباشرة حول مسألة المساواة. وجاء في الفصل 21" المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز." ويؤكد الفصل 46 على أن تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها. وتضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات (...) وتتخذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأ ة.

نسبة 10.9% من مجموع رؤساء القوائم. كما نجد أيضا أن تمثيلية المرأة في السلطة التنفيذية ضعيفة جدّا لا تتجاوز 6.7% من مجمل أعضاء الحكومة و8% من أعضاء السلك الدبلوماسي، و6 سفيرات وقنصلا واحدا من بين 88 وظيفة ((Rapport national genre, 2015, p57. وبالتالي يكون وصول المرأة إلى مناصب المسؤولية في تونس هزيلا مقارنة بوزنهن في الخدمة العامة والتعبئة الانتخابية ورغم إقرار تقرير دافوس 2015 بشأن المساواة بين الجنسين، أن أفضل انجاز حصل في تونس كان قد تحقق في المجال السياسي، حيث وصلت تونس إلى المرتبة 69 من بين 145 دولة (Rapport national genre, 2015, p14 & 15).

4. بعض آليات إدماج حاجات المرأة في التنمية الشاملة:

في البداية، نود أن نشير إلى أن وضع الخطط والآليات الوطنية لإدماج حاجيات المرأة في التنمية يتطلب مجموعة من الأدوات الضرورية لتحقيق ذلك، من أهمّها:

- **أولا،** إعداد ما يسمى بـ "قاعدة الجندر" (gender-base) بمعنى دليل منهجي يحتوي على إحصائيات ومؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي في علاقته بكل المتغيرات والأبعاد على المستوى الوطني والمحلي و يوضع على ذمة الخبراء والباحثين والمخططين والمسؤولين في كافة القطاعات من أجل فهم موضوعي لواقع المرأة و تقييم مدى التطور الحاصل بشأن المساواة بين الجنسين لوضع استراتيجيات رائدة لتعزيز دور المرأة في التنمية.
- **ثانيا،** القيام بمسوحات وطنية حول عديد القضايا في علاقة بأوضاع المرأة في الوسط الحضري كما الريفي، نذكر على سبيل المثال "الوضع الاقتصادي للمرأة"، "ميزانية الوقت وتطور تقاسم الأدوار بين الجنسين"، "اتجاهات الجنسين حول تطور بعض القيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي"، "العنف ضد المرأة" باستجواب النساء والرجال أيضا (إذ أصبحنا اليوم نتحدث عن العنف المتبادل بين الجنسين) الخ...
- **ثالثا،** تخصيص الميزانية الكافية التي تخول للوزارات المعنية لا سيما وزارة المرأة والأسرة الاضطلاع بمهامها، وتوفير الآليات اللازمة لتفعيل القوانين التي تدعم حقوق المرأة وتحسن أوضاعها وإدماجها في التنمية. فهل من المعقول أن يكون نصيب وزارة المرأة والأسرة 0.4% فقط من الميزانية العامة للدولة (2018) لحل المشكلات المتعددة المتعلقة بوضع النساء؟! لا

أعتقد ذلك. فدولة الاستقلال في تونس خصّصت ربع ميزانية الدولة للنهوض بقطاع التعليم فقط، رغم أنها خرجت منهكة وفقيرة بعد رحيل المستعمر (إذ كانت هناك، في ذلك الوقت، إرادة سياسية حقيقية للتغيير).

- **رابعا،** اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجية إصلاح النظام التعليمي، مناهجه ومقرراته بهدف أن يعود التعليم -كما سبق أن بيّنا-عامل "تغيير " و"إدماج" في نفس الوقت:
  - عامل تغيير في طرق التفكير وتعديل التمثّلات الاجتماعية وتوقعات الأدوار عند الجنسين، تغيير ثقافي عميق من شأنه أن يذلّل العقبات أمام إدماج المرأة في التنمية الشاملة.
  - عامل إدماج إذ أن المطلوب من النظام التعليمي أن يواكب احتياجات سوق العمل وخصوصيات البلاد واحتياجات شعبها.
- **خامسا،** يتوجب وضع آليات جدية لمحو أميّة النساء: الأميّة القرائية والكتابية والثقافية والحقوقية لتمكينهن من الوعي بذواتهن وبحقوقهن داخل البيت والمجتمع وفهم أوضاعهن وحل مشاكلهن.
- **سادسا:** إدماج المرأة في العملية الإنتاجية، إذ نعتقد أنه بالإمكان -إذا حضرت الإرادة السياسية- تفعيل دور المرأة اقتصاديا من خلال بعض الآليات على غرار:
  - وضع استراتيجية وطنية من أجل إعادة تأهيل أصحاب الشهادات العلمية الذين هم في حالة بطالة بما يتماشى وحاجات سوق الشغل. كما إنشاء مراكز تكوين مهني لتدريب الشابات من فئة "النات" (NEET)-اللاتي يمثلن أعلى نسبة بطالة بين النساء في الوسطين الريفي والحضري- على نشاطات ترتبط بحاجيات سوق الشغل، وكذلك بحاجيات الجهات التنموية.
  - مساعدة المرأة وتشجيعها على الانضمام إلى قوى الإنتاج وذلك بتوفير الخدمات المساعدة لتخفيف الأعباء المنزلية اليومية عنها. فالوقت الطويل الذي تقضيه المرأة في أعمال البيت يشكل عقبة أمام دخولها سوق العمل وأمام مشاركتها في مواقع المسؤولية. فمن غير المنطقي أن يطلب من المرأة العمل بالبيت وخارجه دون مساعدة وتمييز إيجابي بسبب وضعها هذا! فلم لا الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة من حيث بعض الآليات المساعدة لإدماج المرأة في الحياة العامة كأن يقع:

- وفير العدد الكافي من دور الحضانة ورياض الأطفال في أماكن العمل أو بالقرب منها، بأسعار معقولة تتحملها الطاقة المادية للأسر، وتديرها متخصصات في هذا الميدان لكي تطمئن الأمهات على أبنائهن ويعملن في راحة بال؛ إذ هناك من النساء من يفضلن البقاء في البيت وتربية أبنائهن بسبب الخدمات السيئة أو الممارسات غير المسؤولة في عديد المحاضن، التي تضرّ بالصحة النفسية والأخلاقية وحتى الجسمية للطفل، أو أيضا بسبب ارتفاع أسعار دور الحضانة ورياض الأطفال التي تتجاوز القدرة المالية للأسر.
- توفير وسائل نقل خاصة بكل مؤسسة تشغيلية أو تجمع صناعي أو تجاري لتسهيل التنقل للمرأة العاملة (كما الرجال أيضا) لتوفير الوقت لها للقيام بدورها التقليدي الذي ما زالت تتحمل المرأة لوحدها أعباءه.
- إن مثل هذه الخدمات من شأنها أن تخفف الأعباء عن المرأة -والوالدين عموما- إذ تمكنها من توفير وقت أكثر لأبنائها، هذا من ناحية. من ناحية أخرى، فإن توفير هذه الخدمات من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة للنساء، وكذلك للرجال: مثل إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال ومدرسين ومرشدين متخصصين في رعاية الأطفال وممرضات وأطباء الأطفال وموظفين، وسائقين وطهاة، إلخ.
- أيضا من المفروض تشجيع المشاريع الإنتاجية في الريف والمدينة من خلال تيسير منح القروض الاستثمارية للمرأة ومساواتها في التعاملات المالية مع الرجل وتشجيعها للاتجاه نحو العمل الخاص وزيادة مشاركتها في المشروعات الصغرى والمتوسطة علما وأن واحدة من بين 4 نساء (26%) فقط في الريف انتفعت بالقروض الصغرى (2011) (واقع النوع الاجتماعي في تونس، 2014).
- تمتيع المرأة، في كافة القطاعات، بالتكوين المستمر الذي يمكنها من مواكبة التطورات المعرفية والتقنية ومن تحسين مردوديتها وتحقيق الجودة في العمل والخدمات وفي نفس الوقت من الترقية وزيادة دخلها.

- **سابعا،** من الضروري أن تكون هناك إرادة حقيقية لإدماج المرأة في مواقع القرار، إذ أن تمثيلية المرأة في مواقع المسؤولية السياسية ضعيفة جدا. فغياب الإرادة السياسية لوضع المرأة في مواقع القرار ينم عن عقلية ذكورية إقصائية لدى الرجل، عن وعي أو عن غير وعي؛ فالعقلية الأبوية التي تقوم على التعلّق بالسلطة وملكية القرار ما زالت متمكنة من وجدان عديد الذكور بما فيهم مدعو الحداثة ومناصرو حقوق الإنسان. كما يعود أيضا إلى التراخي أو عدم الرغبة من طرف النساء في تحمل المسؤولية، بسبب أعباء أدوارهن التقليدية منها، وغير التقليدية. إذ أن مواقع المسؤولية تتطلب التفرغ: الزمني، والذهني، والثقة بالنفس. فأعباء الأدوار المتعددة التي تقوم بها المرأة غالبا ما ترهقها ذهنيا وبدنيا وتقف حائلا أمام قبولها بهذه المواقع وتؤثر حتى على الثقة بنفسها. إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن تهيئة المرأة للمشاركة في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار يبدأ من المؤسسة الأولى "الأسرة"؛ كما أن «تعليم" المرأة و"تمكينها اقتصاديا" من شأنهما أن يؤديا إلى تعزيز مكانتها داخل البيت وزيادة مشاركتها في اتخاذ القرار داخل الأسرة؛ مما يعزز ثقتها بنفسها وبقدراتها، من هنا تكون نقطة البداية.
- **ثامنا،** إدماج المرأة ثقافيا من خلال العمل الجدي على تغيير الثقافة الذكورية التي تميّز بين الرجال والنساء، وترسيخ "ثقافة إنسانية" (لا "ذكورية" و"لا أنثوية")، بمعنى نظام إنساني يحرر المرأة والرجل على حد سواء من عبودية الترسبات الثقافة التقليدية التي تعيق تنمية الإنسان والمجتمع. وذلك بإعلاء شأن قيم الاحترام المتبادل، والحوار، والتعاون، وتكافؤ الفرص.... ويكون ذلك من خلال:
  - تعزيز البرامج التعليمية منذ مراحلها الأولى داخل رياض الأطفال، بتخصيص أنشطة ومواد إنسانية تدرّس "ثقافة حقوق الإنسان": حقوق المرأة والرجل (أزواجا كانوا أو آباء أو مواطنين) وحقوق الأطفال وحقوق المسنين وغيرهم. كما ينبغي أن يكون لوسائل الإعلام والمجتمع المدني دور أساسي -تثقيفي وتوعوي-لترسيخ حقوق المواطنة وحقوق الإنسان والمطالبة بتفعيلها على مستوى الواقع.
  - السعي لإلغاء الصورة التقليدية النمطية لأدوار الرجال والنساء في الكتب المدرسية وداخل الأسرة وفي البرامج الإعلامية... ففي إحدى الدراسات الاجتماعية الميدانية، تبين أن هناك 20% فقط من شباب أفراد العينة يعتقدون أن العمل حق من حقوق المرأة (بن عبد الله، 1997، ص130-131).

- السعي لتغيير النظرة الدونية والتمييزية لبعض الأعمال التي تعتبرها التقاليد حكرا على الرجل: كالسياقة والحدادة والبناء والسمكرة (plumbing) والكهرباء الخ والتي تشكو اليوم من نقص كبير في اليد العاملة المدربة. وذلك من خلال القيام بأنشطة تحسيسية داخل المدارس وعبر مختلف وسائل الإعلام والمجتمع المدني...؛ إذ يقول عالم الاجتماع الفرنسي فرانسوا دوسنغلي "لقد انضم الرجال أكثر إلى أعمال النساء (الحلاقة، الطهي، تصميم الأزياء، الاستثمار في الخدمات البيتية كغسل الثياب وأمتعة البيت...) في حين أن المرأة لم تقتحم بعد الأعمال الرجالية بالقدر الملحوظ" (De Singly, 1992)4.
- أيضا، لابد من تحديث قانون الضمان الاجتماعي وقانون الضمان الصحي ليشمل جميع القطاعات ومن بينها القطاع المنزلي وكذلك الفئات الاجتماعية المهمّشة كالعاطلين عن العمل.
- ومن النجاعة أيضا تشجيع العمل التضامني للجمعيات ماديا ولوجستيا من طرف الدولة ورجال الأعمال...، لتسديد خدمات اجتماعية لصالح الأم-العاملة، والأسرة، والمستضعفين من الناس (the vulnerable) كالمسنات وفاقدي السند العائلي، وغيرهم....
- أيضا، من الحكمة أن يكون تاريخ "عيد المرأة" الموافق لتاريخ 8 مارس من كل عام في الوطن العربي عموما وتونس خصوصا فرصة للتقييم الموضوعي للإنجازات التي تحققت للمرأة في المدينة كما في الريف، بتثمين ما أُنجز ولكن كذلك بالتنديد بالأوضاع البائسة لعديد النساء وبالحقوق المهضومة التي أعطاها القانون للمرأة وحرمها منها القائمون على سياسات البلاد كالفجوة في الأجور بين الرجال والنساء، وحرمانها من الحيطة الاجتماعية، ومعاناة المرأة الريفية على جميع الأصعدة لاسيما الظروف اللاإنسانية التي تعمل فيها، إلى غيرها من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، بدل التباهي بحقوق بقي أغلبها حبرا على ورق.

خاتمـــة

إن عملية "إدماج حاجيات المرأة في التنمية" تمثل ظاهرة سوسيولوجية بالغة التعقيد تتطلب عملا عميقا اعتمادا على إحصائيات نوعية ودقيقة.

فتفعيل دور المرأة وإدماج حاجياتها في التنمية يعني تمكينها من ممارسة مواطنتها، و "المواطنة" – كما تقول المختصة في علم الاجتماع دومينيك شنيبر -لا تتحدد بمجموعة الحقوق السياسية فحسب؛ وإنما بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفي مقدمتها "النشاط المنتج" المدفوع الأجر الذي نعتته شنيبر بـ"المدمج الكبير" (the great integrator) (Schnipper, 2007). فكل الروابط الاجتماعية والأسرية والزوجية والمدنية وغيرها –حسب شنيبر-هي في ارتباط وثيق بمكانة الفرد (وهنا المرأة) في علاقة بسوق الشغل، ونظام الحماية الاجتماعية.

في الختام، نود أن نؤكد أن التعويل على المقاربة القانونية-التشريعية والحقوقية، على الرغم من أهميتها، قد ظهر في الممارسة العملية، من خلال الواقع المتدهور الذي تعيشه معظم النساء اليوم في تونس، أنّها مقاربة غير كافية بالمرّة لتفعيل دور المرأة في المجتمع. لذلك حان الوقت لكي نتبنى بكل جديّة وجرأة "المقاربة الثقافية" و"الحرب" الإعلامية لتذليل العقبات أمام التنمية الحقيقية والفعلية للمرأة. يقول السوسيولوجي جان كلود كوفمان، إن ما بُني ثقافيا لا يتغير إلا من خلال "بناء ثقافي جديد" (Kaufmann, 1993)

المراجع بالعربية

- القرامي، أمال والعرفاوي، منية. (2017). النساء والإرهاب: دراسة جندرية. ط1. مسكيلياني للنشر والتوزيع-تونس.
- العود البهلول، هادية. (2006). "إجرام النساء في تونس". رسالة ماجستير. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس.
- العود البهلول، هادية. (2016). "العنف الزوجي في المجتمع التونسي: قراءة سوسيولوجية". كراسات السيراس، سلسلة علم الاجتماع. عدد 31. ص 9-29.
- محفوظ دراوي، درة. (2012)." مسألة النوع الاجتماعي والنهوض بتشغيل الشباب". تقرير نهائي"الوكالة الألمانية للتعاونGIZ. تونس.
- أبو عرابي، سلطان. (2019/7/21). محاضرة بعنوان "واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي». منتدى الفكر العربي. https://www.albawaba.com/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%
- الطرابلسي، كريم. (2017). " النساء التونسيات العاملات في الاقتصاد غير المنظم" https:// 86%D8%B3%D%84%D9%D8%A7%D9%/08/03/nawaat.org/portail/2017
- السويس، مها. (2015/06/03). "10 حقائق لم تعرفها عن المرأة في العالم العربي".
- https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/ten-facts-about-women-arab-world
- قريبع، بثينة وديباولي، جرجيا. (2014). "واقع النوع الاجتماعي في تونس". https://eeas._europa.eu/sites/eeas/files/rapport_national_genre_tunisie_2014
- وزارة التنمية والتعاون الدولي، يونيسف ومعهد الوطني للإحصاء. "المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2011/ 2012". " 10 حقائق لم تعرفها على المرأة العربية". مدونات البنك الدولي.
- -https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/ten-facts-about-women-arab
- الديوان الوطني للسكان والأسرة، (2011). "تقرير: المسح الوطني حول "العنف تجاه النساء-تونس 2010".

- معجم المعاني الجامع. التنميةar-ar/dict/ar.com/https ://www.almaany/
- قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصر. قاموس عربي عربي. التنمية. https://www. /almaany.com/ar/dict/ar-ar
- اليوم السابع. (30-10-2016). " منظمة المرأة العربية: " 50 % نسبة الأمية بين نساء الوطن العربي"، http://www.youm7.com/story/
- العربي الجديد. (2018/1/8)، https://www.alaraby.co.uk.society
- التعداد السكاني لسنة 2014، المعهد الوطني للإحصاء-تونس
- المعهد الوطني للإحصاء-تونس 2015.
- المعهد الوطني للإحصاء-تونس 2016

المراجع بالفرنسية:

- Banque mondiale. (2012). Inactivité et chômage des jeunes, Ch.3. https://www.banquemondiale.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/tunisia/breaking_the_barriers_to_youth_inclusion_
- Bouquet, Brigitte. (2015). « L'inclusion : approche socio-sémantique », Vie sociale. n° 11 : 1525-. Https: //www.cairn.info/revue-vie-sociale-20153--page-15.h
- Isabelle Puech. (2005). « Le non-partage du travail domestique ». Dans Femmes, Genres Et Société, pp176183-.
- Rey, Alain.(2012). Dictionnaire historique de langue française. 3 Vol. Paris.
- De Singly, F. (1992). « Les rivalités entre les genres dans la France contemporaine ». in « Femmes et histoire ». Colloque du 13et 14 novembre 1992 à la Sorbonne, Georges Duby et Michelle Perrot (sous dir. De). http ://www.cerlis.fr /pagesperso/…/desinglypubli.htm.
- Dictionnaire de sociologie. (1999). Seuil.
- Luhmann, N. (1984). Systèmes sociaux : Esquisse d'une théorie générale. Québec, Presses de l'université laval.
- Schnipper, D. (2007). Qu'est-ce que l'intégration, Gallimard.

- MAFFEPA. «Enquête budget temps». Tunisie 2005.
- De Singly, F. (1992). « Les rivalités entre les genres dans la France contemporaine », in «Femmes et histoire », Colloque du 13et 14 novembre 1992 à la Sorbonne, Georges Duby et Michelle Perrot (sous dir. De). http ://www.cerlis.fr /pagesperso/…/ desinglypubli.htm.
- Kaufmann, Jean Claude. (1993). La trame conjugale : analyse du couple par son linge, Nathan.
- Rapport national genre Tunisie.)2015(. ONU Femmes et INS-Tunis. http://www.ins.nat.tn/sites/default/files/publication/pdf/rapport%20national%20genre
- Ben Abdallah, Sénime. (1997). « Jeunesse au pluriel et Mariage au singulier : étude socio-anthropologique ». Mémoire de DEA. Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis.